

Distr.  
GENERALS/22713  
17 June 1991  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISHNOV 1991  
مجلس الأمن  
UN/ISA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١  
موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

ردا على رسالتكم المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ الموجهة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية ، أشرف بأن أحيل إليكم التقرير التالي المتعلق بالتبرعات المقدمة من كندا تخفيفا لحدة المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي تواجه الدول الـ ١٩ التي اتصلت بمجلس الأمن بموجب أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

فقد وجهت أزمة الخليج صدمة اقتصادية شديدة لعدد من البلدان من خلال فقدان التبادل التجاري ، وفقدان التحويلات المالية الأجنبية ، وتكبد نفقات إعادة العمال النازحين إلى الوطن وإعادة ادماجهم ، والزيادة الحادة في أسعار النفط . وواجهت بعض البلدان مصاعب اقتصادية جمة بسبب توقف علاقاتها التجارية نتيجة لتنفيذ الجزاءات المفروضة على العراق . وكندا يساورها القلق إزاء المصاعب الاقتصادية الناشئة . لذلك ، اتخذت كندا عددا من التدابير الرامية إلى مساعدة البلدان المتأثرة ، كما أنها مشتركة في فريق التنسيق المالي لازمة الخليج .

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أعلن رئيس الوزراء ، ملروني ، عن تقديم مفقة مساعدة اقتصادية وإنسانية ، تبلغ قيمتها ٧٧,٥ مليون دولار ، إلى المضرورين بأزمة الخليج . وكان توزيع مخصصات المفقة كما يلي : مصر : ٢٦ مليون دولار ، والأردن : ٢٦,٦٥ مليون دولار ، وتركيا : ٥ ملايين دولار . وخصص ما يقرب من ١٩,٨٥ مليون دولار للمساعدة الإنسانية التي قدمت للمنظمات الإنسانية الدولية المعاونة في رعاية ونقل النازحين ، فضلا عن الضحايا المباشرين للنزاع . كما استخدم قدر من هذا المبلغ المخصص لدعم إعادة إدماج هؤلاء العمال فور عودتهم للوطن ، وذلك عن طريق برامجها الشنائية والقنوات المتعددة الاطراف .

وفضلا عن ذلك ، قدمت كندا ١٣ مليون دولار في شكل إعفاء من ديون المساعدة الإنمائية الرسمية لمصر ، كما قدمت صفقة من تدابير المعونة والتجارة لتركيا بلغت قيمتها ١٩ مليون دولار . كما زودنا وكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بـ ١٠ ٠٠٠ كماسة غاز لتوزيعها على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

ولقد أدركت كندا أن تأثير الأزمة واسع الانتشار ، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا التي كانت أقل قدرة على امتصاص الصدمة الاقتصادية . وستلبي الاحتياجات الخاصة بكل بلد عن طريق تطويع برامجنا الثنائية حسب الاقتضاء . ونظرا لأن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لديها برامج حالية قادرة على تلبية الاحتياجات من التمويل الإضافي ، دعت كندا إلى اتخاذ تدابير عملت على زيادة قدرة البلدان النامية على الاستفادة من هذه البرامج . وبصفة خاصة ، فإننا أيدنا تمديد فترة عمل مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي لسنة رابعة ، وعملنا على زيادة الاستفادة من مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي . كما ساندت كندا البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية في دورها القيم المبذول في توفير التمويل اللازم .

إنني واثق من أن هذه المعلومات مفيدة لكم في إبلاغ المجلس بالاجراءات المتخذة تخفيفا لحدة المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها البلدان التي التمسست المساعدة بموجب أحكام المادة ٥٠ .

وأرجو منكم التكرم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ل. ايف فورتيه

السفير

الممثل الدائم

-----